

# لماذا طالبت ثلاثة جهات سيادية بوقف تعيين أوائل الجامعات؟



الأربعاء 8 أبريل 2015 م

قررت حكومة الانقلاب العسكري التخلّى عن تعيين أوائل خريجي الجامعات الحكومية بشكل نهائي اعتباراً من خريجي دفعة عام 2014.

وقالت فوزية حنفي، رئيسة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة التابع لحكومة الانقلاب العسكري، في تصريحات صحفية: إن أوائل خريجي الجامعات 2013 آخر دفعة ستعين بقرارات خاصة، وإن خريجي دفعة 2014 وما يليها سيتم تعينهم وفقاً لمسابقة سيعلن عنها الجهاز، وأن الأوائل سوف يدخلون المسابقة مثل غيرهم دون التزام من الحكومة بتكييفهم كما كان يحدث في الأعوام الماضية.

## أسباب أمنية

وأكّدت مصادر بجهاز التنظيم والإدارة أنّ ثلاثة جهات سيادية هي "المخابرات العسكرية والمخابرات العامة وجهاز الأمن القومي"، طالبت الجهاز بوقف تعيين الأوائل لأنسباب أمنية؛ بدعوى أنّ أغلب الأوائل يتّمّنون لجماعة الإخوان المسلمين والتيار الإسلامي عموماً، وأنّ تعينهم في وزارات ومؤسسات الدولة خطر على الأمن القومي.

وقالت المصادر، إنّ التعيين من خلال المسابقات يتّيح استبعاد أي خريج تشار عليه علامات استفهام - إخوان أو ملتزم دينياً - وبالتالي يكون مؤهلاً مستقبلاً للانضمام للجامعة؛ لأنّ شروط المسابقة تتضمّن شرط حسن السير والسلوك الذي يتمّ اعتماده من جهاز الأمن الوطني وفقاً للنّقريات الأمنية أو "ورقة الأمن" التي عادت بقوة كشرط في جميع المسابقات التي أجريت مؤخراً، وأخرّها تعيين 30 ألف معلم بالتعليم مؤخراً.

وقالت المصادر، إنه وفقاً للمادة 13 من قانون الخدمة المدنية الجديد، سيتم تفعيل "ورقة الأمن" على مستوى جميع مسابقات التعيينات على مستوى كافة الوزارات والهيئات، والتي تنص على أنّ يكون التعيين من خلال إعلان مركزي على موقع بوابة الحكومة المصرية، متضمناً البيانات المتعلقة بالوظيفة وشروط شغلها على نحو يكفل تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين.

## قانون الخدمة العامة

وأوضحت أن العمل بقرار تعيين أوائل خريجي الجامعات مستقبلاً سيعد مخالفًا لقانون الخدمة المدنية الجديد، الذي اشترط للتعيين بالجهاز الإداري للدولة، من خلال إعلان مركزي على موقع بوابة الحكومة المصرية، يتبعه اختبار للمتقدمين لشغل الوظائف، وأن يجرى إعلان نتيجة التعيين حسب الأسبقية في الترتيب النهائي لنتيجة امتحان شغل الوظيفة، وعند التساوي يقدم الأعلى في تقدير المؤهل المطلوب لشغل الوظيفة، فالدرجة الأولى في ذات المرتبة، فأعلى مؤهلاً، فالأقدم في التخرج، فالأكبر سنًا.

وتتابع "اللائحة التنفيذية لقانون التي من المقرر بدء العمل بها في يوليو المقبل، ستتضمن آليات للتقدير تضمن عدم التلاعب في التعيينات دون محسوبية أو وساطة أو محاباة، وسيتعين على أوائل الخريجين وحملة الماجستير والدكتوراه - شأنهم شأن غيرهم من الخريجين - التقدّم لاختبارات الوظائف المعنية".

يشير إلى أن العشرات من حملة الماجستير والدكتوراه وعدها من العاملين بوزارة الزراعة والأطباء البيطريين ينظرون اعتراضات بشكل يومي أمام مقر مجلس الوزراء؛ للمطالبة بالثبت والتعيين، واحتاجوا على معاطلة حكومة الانقلاب في سداد رواتبهم، رغم صدور قرار بتعيينهم من مجلس الوزراء في أغسطس الماضي.

